SUMERIA
Sumer Foundation
for International Affairs
مؤسسة سومر للشؤون الدولية

KONRAD
ADENAUER
STIFTUNG

التقرير النهائي

برنامج دعم اندماج الاقتصاد العراقي بالاقتصاد العالمي

بناءً على توجهات الورقة البيضاء للإصلاح
الاقتصادي والمالي

2022

www.sumeria.iq

نبذة عن مؤسسة كونراد اديناور

مؤسسة كونراد أديناور هي مؤسسة سياسية ألمانية تهدف برامجها التربوية المدنية إلى تعزيز الحرية العدالة والسلام. يتناول مكتب سوريا / العراق الأوضاع السياسية والاجتماعية في البلدين، وبالمسائل التي تتمحور حول: استقرار المنطقة، أوضاع اللاجئين، والآثار الأمنية الناجمة عن الحرب الأهلية في سوريا وظهور الدولة الإسلامية بالإضافة إلى تعزيز الحوار السياسي داخل المنطقة وما بين الدول الأوروبية والشرق الأوسط، كما تسلط الضوء على المصالحة، دعم المجتمع المدني، الحكم الرشيد، حكم القانون والبحث والتحليل

اخلاء مسؤولية

ملاحظة: إن مضمون هذه الورقة لا يعكس بالضرورة الرأي الرسمي لمؤسسة كونراد أديناور. فإن مسؤولية المعلومات والآراء الواردة فيها تقع على عاتق الكاتب وحده وعليه.

نبذة عن مؤسسة سومر للشؤون الدولية (Sumeria)

هي مؤسسة عراقية مستقلة وغير ربحية، مقرها في بغداد/ الكرادة الشرقية/ ساحة الحرية، مسجلة في دائرة المنظمات غير الحكومية، التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء بالرقم (IEI٦٦١١٠١١) بتاريخ ٣ / ١١ / ٢٠١٦. تختص المؤسسة بنشر قيم السلام والتسامح والتعايش في مجال العلاقات الدولية، وتعزيز علاقات العراق بمحيطه الإقليمي والدولي عبر توسيع مساحة الحوار والتواصل والأبحاث وتبادل الأفكار والمبادرات، وإقامة الأنشطة المشتركة.

المقدمة

أطلقت الحكومة العراقية في عام ٢٠٢٠ الورقة البيضاء الإصلاحية نتيجة ازمة مالية وهيكلية تواجه الاقتصاد العراقي قوضت قدرته على العمل بفاعلية، حيث سعت الورقة البيضاء لمعالجة المشكلات المتراكمة منذ سنوات وسبل تحويل تلك التحديات الى فرص يمكن استثمارها في تحقيق اقتصاد متعافي ومستدام عبر إجراءات وحزم إصلاحية جريئة، يتمكن فيه العراقيون من إنجاز تطلعاتهم في الحصول على فرص متكافئة ومستويات معيشية لائقة، غير ان ما وجه للورقة البيضاء من انتقادات ومعارضة شديدة نتيجة قلة المعرفة بمضامينها، كان لا بد من العمل على نشر مفاهيم الإصلاح الواردة في الورقة البيضاء بين النخب الاجتماعية والأكاديمية والمثقفين والعاملين في المجتمع المدني لبيان أهمية تلك الورقة وما جاءت به من حلول وإجراءات لتعديل مسار الاقتصاد العراقي ووضعه في جادة الاستدامة والديناميكية عبر تشخيص ومعالجة المشكلات التي تواجه الاقتصاد العراقي على المدى القصير والمتوسط.

المحور الأول: ملخص المشروع

١- أهداف المشروع

بدأت مؤسسة سومر للشؤون الدولية بتنفيذ مشروع يقضي بتعريف الفئات الاجتماعية الفاعلة والمؤثرة في المجتمع بمفاهيم ومحاور الورقة البيضاء الإصلاحية التي أطلقتها الحكومة العراقية، حيث أجرى فريق العمل في مؤسسة سومر للشؤون الدولية بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور الالمانية سلسلة جلسات نقاشية بواقع ثماني ساعات لكل ورشة لتقديم الدعم والمساعدة المطلوبتين لنشر الوعي حول الورقة البيضاء، وفي ضوء ذلك يمكن إيجاز ما حققه المشروع من أهداف بالآتي:

اولاً: التعريف بالورقة البيضاء الإصلاحية وما جاء فيها من مفاهيم واهداف لتعزيز فاعلية الاقتصاد العراقي.

ثانياً: مراجعة ما واجه الاقتصاد العراقي من مشكلات وتحديات متراكمة ومتداخلة.

ثالثاً: التعريف بالإصلاحات والإجراءات المقترحة في محاور الورقة البيضاء الإصلاحية.

رابعاً: الوقوف على طبيعة التحديات والمعوقات والحلول المقترحة لتنفيذ المشاريع الإصلاحية الواردة في الورقة البيضاء.

خامساً: كيفية ادراج النوع الاجتماعي ومراعاة اشراك الفئات الاجتماعية الهشة والاشد فقراً من المجتمع العراقي في إصلاحات الورقة البيضاء بما يعزز فرصهم في الحصول على مستوى معيشي لائق.

٢- المشروع والمشاركون

ابتدأ المشروع بسلسلة تدريبات لـ (٨٥) مشارك بلغت نسبة الذكور والاناث من المشاركون (٧٧٫٦٥٪) و (٢٢٫٣٥٪) على التوالي كما يوضح (الشكل-١)، وشمل التدريب محاور خاصة تتعلق بالورقة الإصلاحية البيضاء والمساهمة في ترسيخ الوعي بأهمية مضامين تلك الورقة، وبناء شراكة حقيقيه مع خلية إدارة الإصلاح لإحاطة النخب المتخصصة من الأكاديميين والموظفين العاملين في القطاعين العام والخاص بما

فيهم رواد بعض المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن مشاركة ممثلين عن منظمات المجتمع المدني، ويمثل المشاركون مساحات ثقافية ومعرفية متنوعة وديانات وعشائر مختلفة، ومن اغلب المحافظات العراقية، مما يسهل وصل مفاهيم ومضامين الورقة الإصلاحية الى اكبر عدد من الشرائح الاجتماعية في مراكز المدن واطرافها ايضاً، فضلاً عن ذلك فقد ناقش المشاركون وفريق العمل في المشروع إمكانية دمج الاقتصاد العراقي بالاقتصاد العالمي لما لهذا الامر من اثر كبير يجد انعكاساته على واقع ومستقبل الاقتصاد العراقي.

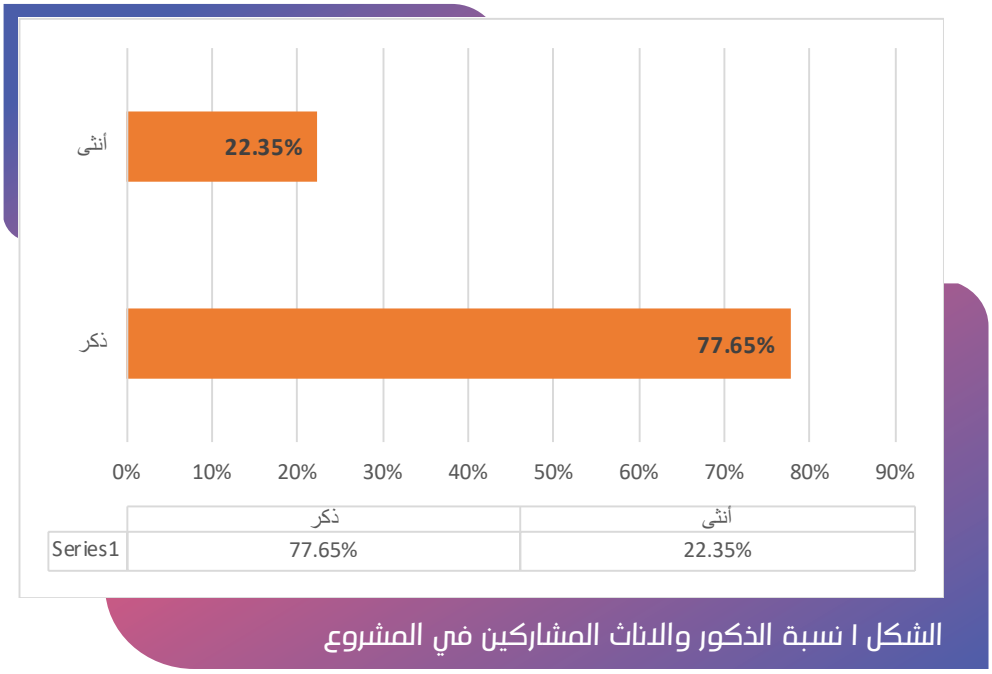

الشكل ١ نسبة الذكور والاناث المشاركين في المشروع

وفيما يتعلق بالفئات العمرية للمشاركين فأنها تتوزع الى ثلاثة فئات كما يبين (الشكل_٢) شكلت نسبة من تتراوح أعمارهم بين (٢٥_٣٥) سنة نحو ٧٠٪ من اجمالي المشاركين، ويتوزع المشاركون على (١٠) محافظات عراقية هي (بغداد، كركوك، الانبار، البصرة، واسط، النجف، ذي قار، بابل، كربلاء، صلاح الدين) كما في (الشكل_٣)، وتنوعت مجالات عملهم بين موظف حكومي او صاحب مشروع خاص او أخر يجمع الحالتين، بالإضافة الى شريحة من العاطلين عن العمل وكما يوضح (الشكل_٤)، حيث حصل جميع المشاركين على ثمان ساعات تدريبية غطت محاور الورقة البيضاء، والتي تم تقديمها ومناقشتها، فضلاً عن توثيق ملاحظات المشاركين واقتراحاتهم.

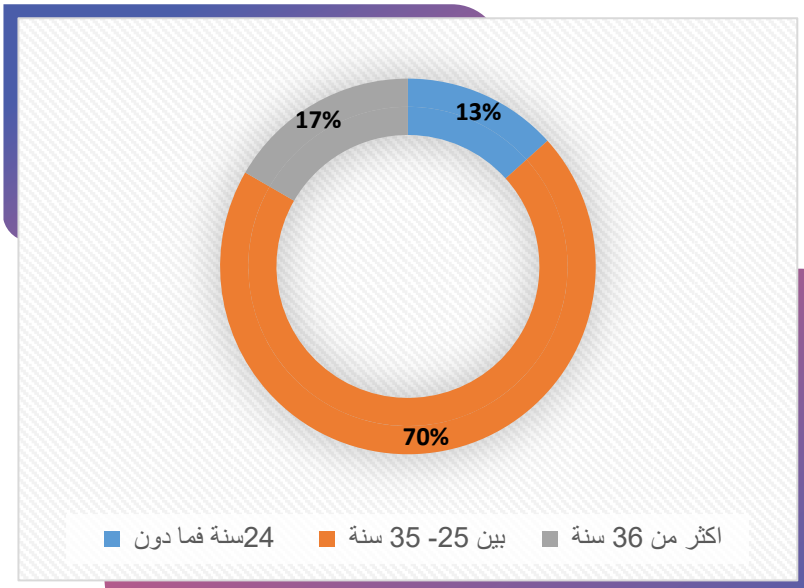

الشكل ٢ الفئات العمرية المشاركة في المشروع

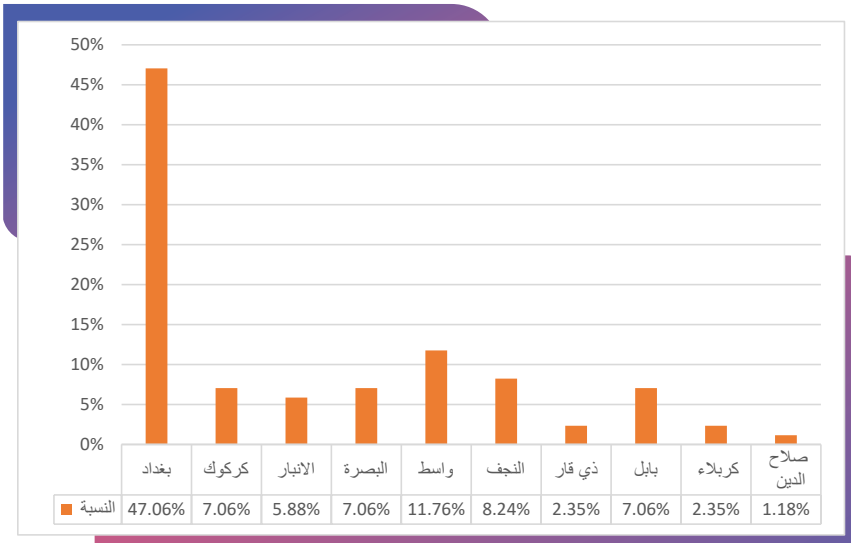

الشكل ٣ توزيع المشاركين في المشروع على محافظات العراق (باستثناء محافظات إقليم كردستان)

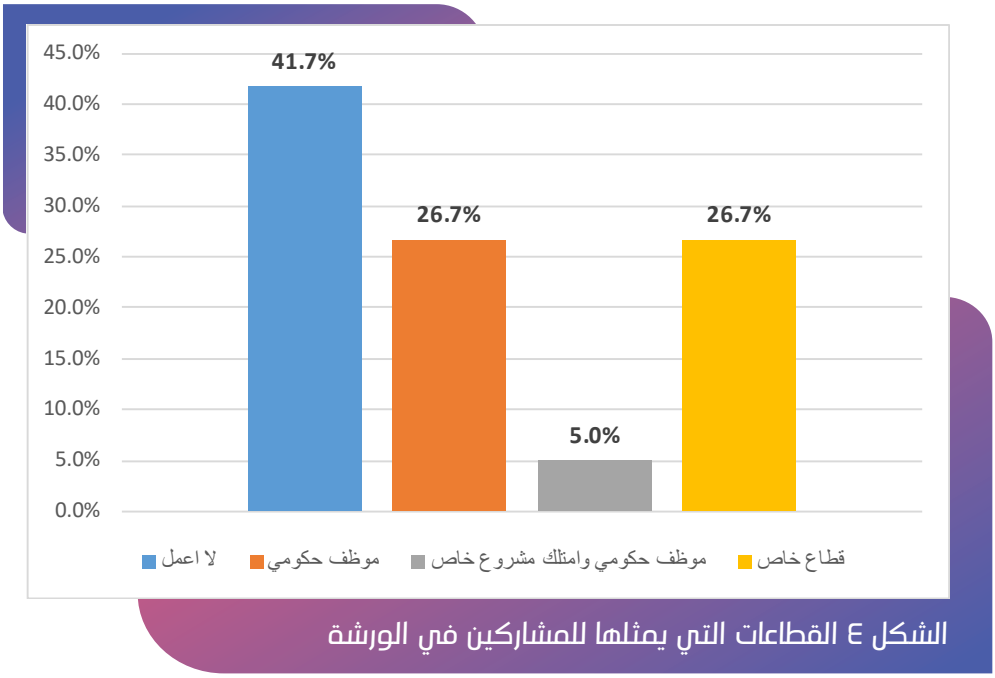

الشكل ٤ القطاعات التي يمثلها للمشاركين في الورشة

وفي سياق متصل فأن المشاركون من الجنسين تلقوا خلال الساعات التدريبية حزمة من المفاهيم والتعريفات المدرجة في ورقة الإصلاح الحكومية، بالإضافة الى معالجة الخلفية والأسباب الكامنة وراء المشاكل الاقتصادية في العراق والتي دفعت الحكومة الى اعتماد ورقة الإصلاح البيضاء كمنهج جديد، حيث تقبل المشاركون فهماً رسمياً لجميع مفاصل الورقة والسقف الزمني المحدد لتنفيذ محاورها والابعاد التي تعمل عليها، الى جانب علاقة الورقة البيضاء بخطط التنمية الوطنية.

وبعد النقاشات الطويلة والهادفة وإلمام المشاركين بمحاور الورقة البيضاء وحزمها الاصلاحية، أطلق فريق العمل في المشروع استمارة استطلاع رأي وزعت على المشاركين في الورش التدريبية لمعرفة آرائهم وتقييماتهم حول ما جاء في بعض بنود الورقة البيضاء الإصلاحية لا سيما وان الحاضرين يمثلون مستوى معرفي وعلمي متنوع بين (الدكتوراه، الماجستير، البكالوريوس، الدبلوم) وبنسب متفاوتة (٢٣,٣٪) و (٥١,٧٪) و (٢٣,٣٪) و(١,٧٪) على الترتيب كما يوضح (الشكل_٥)، كل هذا يؤهلهم الى ابداء الرأي والمشورة، وسنتناول لاحقاً في متن التقرير نتائج هذا الاستطلاع وبما يساعدنا على تفكيك اهم الملاحظات والاثارات التي سجلها المشاركون حول الورقة البيضاء.

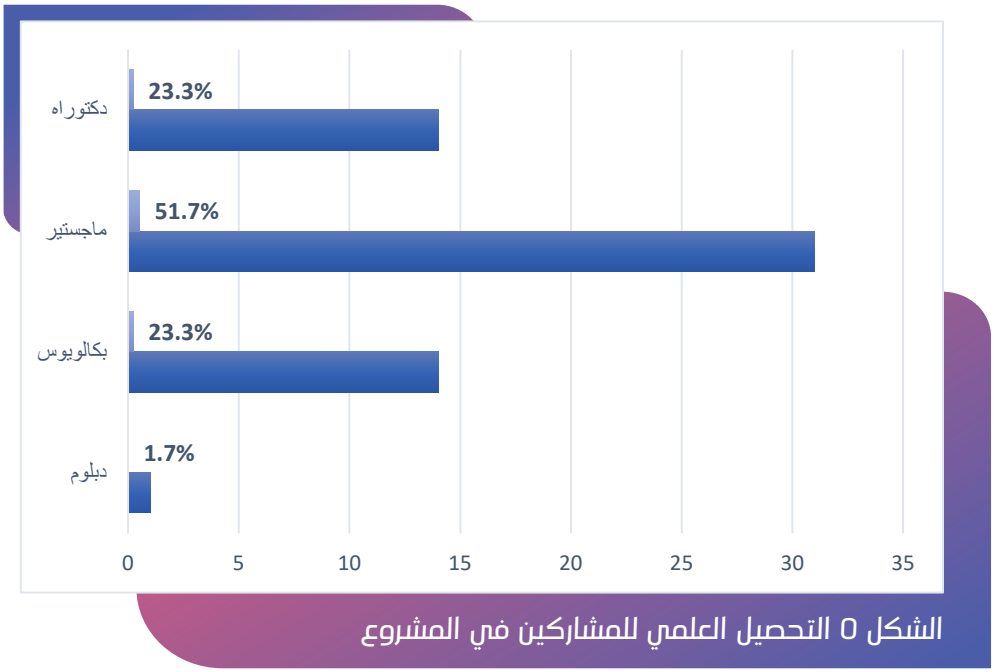

الشكل 0 التحصيل العلمي للمشاركين في المشروع

المحور الثاني: النتائج نظرة عامة

اثار المشاركون في المشروع بعد ورش مستفيضة للتعرف على حزمة الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الورقة البيضاء الحكومية مجموعة من النقاط الداعمة والمعارضة لمضامين تلك الورقة. وغالباً ما كانت الملاحظات شاملة للقطاعات التي تناولتها الورقة البيضاء. الا انها وضعت القطاعات الأساسية في دائرة ضوء المناقشة لا سيما وان تلك القطاعات لها ارتباط وثيق بالاحتياجات العامة للمجتمع والدولة والمؤسسات الإنتاجية. ولم تقتصر حدود النقاشات حول هذه القطاعات بل شملت الفقرات الجدلية في الورقة البيضاء وكيفية بناء معالجات واقعية تناسب طبيعة التحديات الاقتصادية للمجتمع وصانع القرار. وبالنتيجة قد يترتب على اثر تلك المناقشات تفاوت في الآراء حول جدوى الورقة البيضاء ومضامينها الا ان الجميع يتفق على ضرورة الشروع بالإصلاح الاقتصادي لأنه المدخل الحقيقي للاستقرار الاجتماعي وربما السياسي. نسعى في هذه الورقة الى بيان اهم ما اثاره المشاركون في نقاشاتهم حول الورقة البيضاء الإصلاحية سواء كان الامر يتعلق بالتأييد او الرفض لما ورد في الورقة البيضاء واهم تلك الاثارات هو الاتي:

ا. ثقة المواطنين بالمؤسسات الحكومية والإجراءات الإصلاحية

ان علاقة المواطن العراقي بالدولة ومؤسساتها تتسم بحالة من عدم الثقة نتيجة احداث سياسية واقتصادية تراكمت خلال العقود الماضية مما يتطلب بناء تكامل وثقة بين الطرفين عبر عقد اجتماعي

جـدي يمهـد لإصلاحـات كبيـرة تشـمل كل هيـاكل المؤسسـات الإداريـة والماليـة والاقتصاديـة بوجـه عـام، وفي ظـل غيـاب عقـد اجتماعـي تنظيمـي فـأن الشـروع بـأي عمليـة اصـلاح اقتصـادي بحجـم مـا جـاء في الورقـة البيضـاء سـتكون بداياتـه ونهاياتـه معلومـة لأنهـا في المحصلـة النهائيـة سـتحقق الإصلاحـات على حسـاب الفئـات الاجتماعيـة الهشـة والاشـد فقـراً طالمـا ان سـوء الإدارة ونقـص الخبـرات في إدارة برامـج حمايـة تلـك

أن الورقـة البيضـاء لـم تأخـذ في الحسـبان المتغيـرات في البيئـة الداخليـة والإقليميـة فضـلاً عـن المتغيـرات الدوليـة ومـا يواجـه العالـم باسـره مـن تحديـات وازمـات اقتصاديـة وسياسـية قـد تنعكـس على الوضـع العـام في العـراق

الشرائح لا يزال دون المستوى المطلوب.

وبفعـل اننـا في عالـم متغيـر؛ فـأن الورقـة البيضـاء لـم تأخـذ في الحسـبان المتغيـرات في البيئـة الداخليـة والإقليميـة فضـلاً عـن المتغيـرات الدوليـة ومـا يواجـه العالـم باسـره مـن تحديـات وازمـات اقتصادية وسياسـية قد تنعكـس على الوضـع العـام في العـراق، فمثـلاً ارتفـاع أسـعار النفـط عالميـاً وتوفـر السـيولة الماليـة أربـك جهـود الحكومـة الإصلاحيـة، وبـدأت تصـدر قـرارات على خـلاف مضامـين الورقـة البيضـاء كالتعيينـات والتخصيصـات لبعـض الـوزارات، حتـى باتـت جهـود الحكومـة في مجـال الإصـلاح الاقتصـادي لا تختلـف عـن البرامـج الحكوميـة التـي جـاءت بهـا الـدورات الوزاريـة السـابقة، كمـا يوضـح (الشـكل_٦) وجـود متغيـرات اخـرى فيهـا تطـورات سـريعة تعيـق تحقيـق إصلاحـات الورقـة البيضـاء، مثـل المـدة المحـددة غيـر كافيـة لتحقيـق مضامـين الورقـة

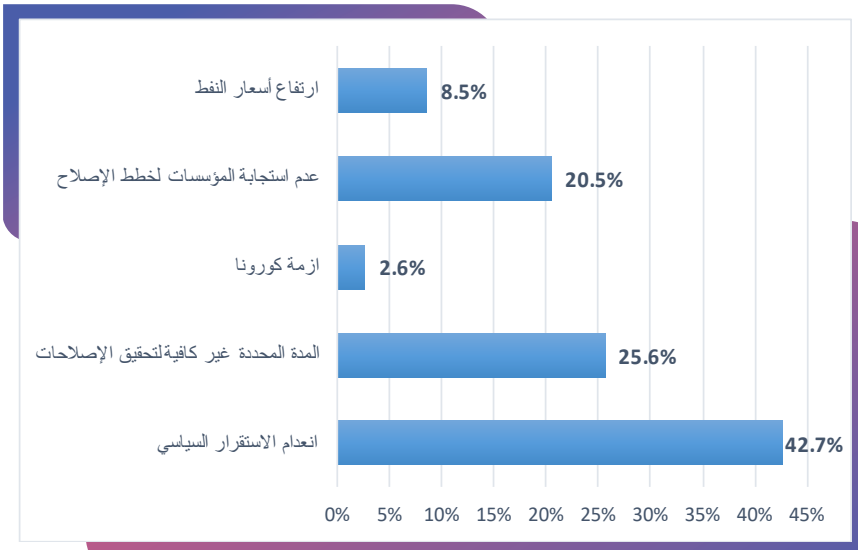

الشكل ٦ المتغيرات التي تعرقل تحقيق إصلاحات الورقة البيضاء

البيضاء و جائحة كورونا، الى جانب عدم الاستقرار السياسي في العراق لاسيما وان انعكاساته على مسار الإصلاحات الاقتصادية واضحة وخطيرة.

٢. علاقة الدين العام الخارجي والداخلي بالإصلاحات الاقتصادية

ان اعتماد إجراءات التحفيز للقطاعات الإنتاجية وإيجاد توليفة من السياسات المالية والنقدية امر مهم وضروري لتجاوز الازمات الاقتصادية والخدمية التي تواجه الدولة، بما يضمن ضغط الانفاق الكلي وتوفير السيولة المالية اللازمة للدولة لمواجهة الاختلالات الاقتصادية وعجز الموازنة، الا ان مواجهة ذلك يتطلب جدية أكثر والا فأن تراكم الديون بالإضافة الى الديون السابقة غير المسددة يؤدي الى زيادة الانفاق في

> **لا يمكن الحديث عن الإصلاحات الاقتصادية دون ان تكون هنالك سياسة واضحة في كيفية مواجهة الدين العام لا سيما الدين الخارجي والاقتراض الخارجي كونها نفقات حاكمة ايضاً تحدد ضمن بنود الموازنة العامة للدولة.**

الموازنات المستقبلية وزيادة العجز المستقبلي فيها، وبالتالي لا يمكن الحديث عن الإصلاحات الاقتصادية دون ان تكون هنالك سياسة واضحة في كيفية مواجهة الدين العام لا سيما الدين الخارجي والاقتراض الخارجي كونها نفقات حاكمة ايضاً تحدد ضمن بنود الموازنة العامة للدولة.

٣. غياب التركيز الإعلامي على محاور الورقة البيضاء

انعكس جهل الكثير من المستفيدين وحتى المتضررين على مضامين الورقة البيضاء وشكل عائقاً غير مباشر حال دون تحقيق نسب انجاز كبيرة، فكان الأولة ان تكون هنالك حملات إعلامية وتثقيفية مركزة تستهدف المستفيدين بالدرجة الأساس أو المعنيين بتسويق محتوياتها للمجتمع مثل (الجامعات، مؤسسات المجتمع المدني، الشرائح الاجتماعية الفقيرة، الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية...الخ) لبيان محتويات الورقة البيضاء وما ورد فيها من إصلاحات اقتصادية تخدم المجتمع وتقوم مؤسسات الدولة، وبالتالي فأن غياب التسويق الإعلامي للورقة البيضاء جعل التفاعل مع إجراءاتها الاصلاحية على أهميتها لا يتناسب وحجم التحديات والمشكلات التي تناولتها الورقة، وان كان لهذا السياق ارتباط وثيق بالثقافة الاقتصادية للمجتمع، وحجم الوعود الآمال التي أطلقتها الحكومات السابقة بشأن الإصلاح والتغيير مما جعل حتى المهتمين بالوضع الاقتصادي والسياسي من الاكاديميين والباحثين والمثقفين لا يمعنون النظر طويلاً فيما جاء بالورقة البيضاء وهذا ما يوضحه (الشكل - ٧).

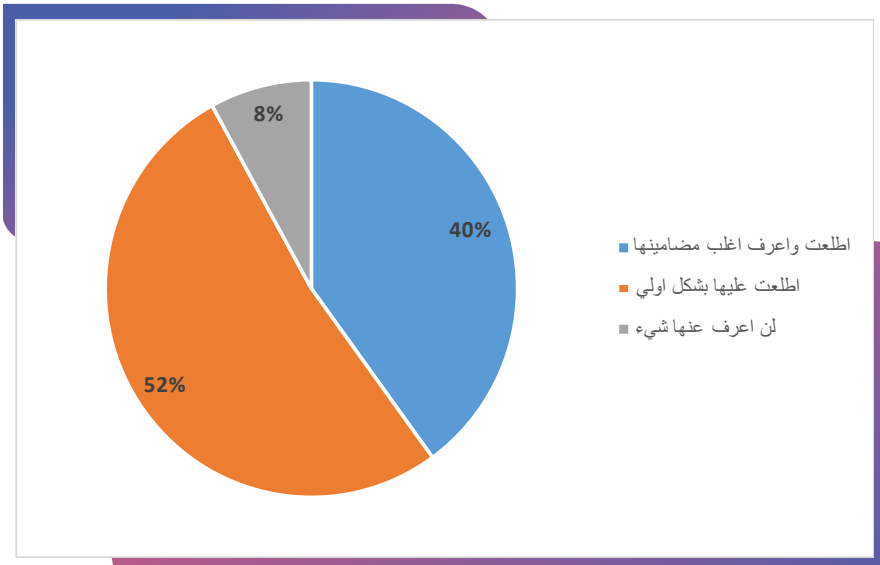

الشكل ٧ نسبة اطلاع المشاركين على مضامين الورقة البيضاء

E. تحديات حاكمة تستوجب الإصلاح الاقتصادي

لقد تطرقت الورقة البيضاء الى التحديات والمشكلات الاقتصادية بشكل واضح وصريح، الا انها لم ترسم معالجات تناسب حجم بعض تلك التحديات بشكل واقعي وتركتها خاضعة للظروف والمتغيرات المستقبلية. وعلى سبيل المثال تعاملت مع النمو السكاني بوصفه احدى التحديات المستقبلية بطريقة لا تناسب حجم هذا التحدي الكبير ولم تضع سياسات او إجراءات كفيلة بتقليل نسبة الخصوبة المرتفع الى (٣٫٧) مولود لكل امرأة، ولعل مثل هذا التحدي يستوجب اعطاؤه الأولوية او وضعه في دراسة منفصلة عن الورقة البيضاء تعنى بمواجهته وتقليل مخاطره الا ان الورقة البيضاء اكتفت بالإضاءة فقط على هذا التحدي، حيث توقعت ان ينمو عدد السكان العراق بنسبة (٢٥٪) بحلول عام ٢٠٣٠ ليصل الى (٥٠٫٢) مليون نسمة مع محدودية الموارد وزيادة نسبة القادرين على العمل الذين يتوقع ان تكون نسبتهم (٦٢٪) من السكان، الامر الذي يشكل ضغط حقيقياً على الاقتصاد العراقي بطريقة لم يسبق لها مثيل.

> **لقد تطرقت الورقة البيضاء الى التحديات والمشكلات الاقتصادية بشكل واضح وصريح، الا انها لم ترسم معالجات تناسب حجم بعض تلك التحديات بشكل واقعي وتركتها خاضعة للظروف والمتغيرات المستقبلية**

كما ان دخول (0) ملايين شخص جديد لسوق العمل حتى ٢٠٣٠، الى جانب تعثر القطاع الخاص ومحدودية قدرته في استيعاب الباحثين عن العمل يتطلب إيجاد حلول غير تقليدية وتركيز أكبر على المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعمها بشكل جاد وحقيقي بعيداً عن التعقيدات الإجرائية والعراقيل الإدارية التي تواجه أصحاب المشاريع من الشباب، فضلاً عن ضرورة انشاء حواضن ومسرعات اعمال لدعم المشاريع الريادية التي باتت محوراً أساسياً في الاقتصاد، مع الإشارة الى ضرورة إعادة هيكلة الكليات في الجامعات العراقية بما يجعل مخرجاتها متكيفة مع احتياجات سوق العمل.

> **إيجاد حلول غير تقليدية وتركيز أكبر على المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعمها بشكل جاد وحقيقي بعيداً عن التعقيدات الإجرائية والعراقيل الإدارية التي تواجه أصحاب المشاريع من الشباب، فضلاً عن ضرورة انشاء حواضن ومسرعات اعمال لدعم المشاريع الريادية التي باتت محوراً أساسياً في الاقتصاد**

اما القطاع العام المتخم بالموظفين فكان من المفترض ان ترسل الحكومة المخولة بإجراء الإصلاحات الاقتصادية الى مجلس النواب العراقي اقتراح مسودة قانون تتضمن ايقاف استحداث الدرجات والوظيفية الجديدة وايقاف التعيينات ضمن حركة الملاك على الدرجات الشاغرة (الاستقالة، الفصل، التقاعد، الموت) في جميع المؤسسات الحكومية حتى عام ٢٠٣٠ واستثناء عدد قليل من المؤسسات الخدمية المحددة كوزارة الصحة مثلاً او تحديد نسبة مئوية معلومة من اجمالي الدرجات المحذوفة يحق لرئيس المؤسسة الأعلى التصرف بها وفقاً لاحتياج المؤسسة، الامر الذي سيسهم بتعزيز إيرادات الدولة من جهة ويقلل نسبة التضخم في القطاع العام من جهة أخرى، وهذا ما سينعكس ايجاباً على دعم القطاع الخاص وتحجيم ثقافة التوظيف في القطاع العام، ولعل اهم القطاعات التي ينبغي التركيز عليها مستقبلاً هي القطاعات التي تشجع الاستثمار وتعزز كفاءة القطاع الخاص في استيعاب العاطلين عن العمل وتخفف الضغط على المؤسسات الحكومية كما يوضح (الشكل_ ٨).

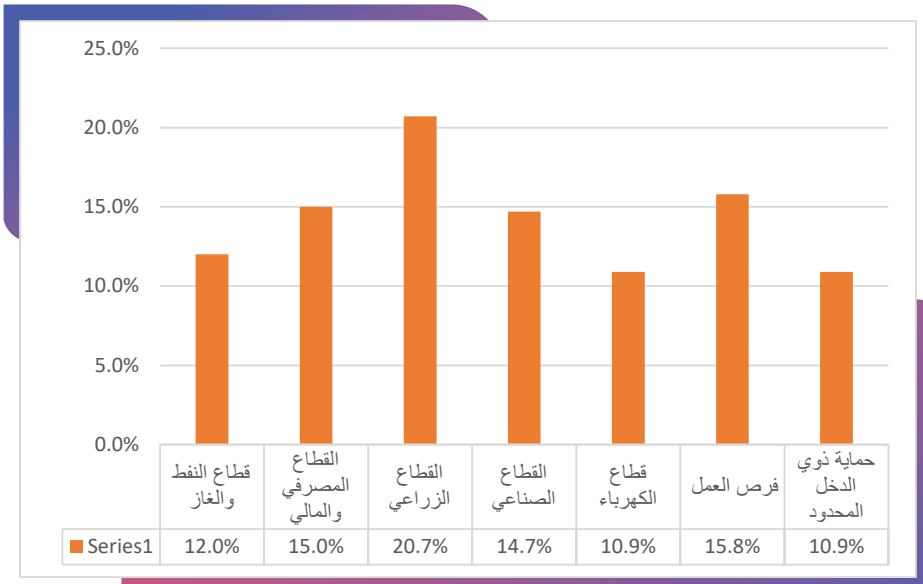

الشكل ٨ القطاعات التي ينبغي التركيز عليها بشكل أكبر في الإصلاحات الاقتصادية

٥. درجات التزام المؤسسات بحزم الإصلاح الاقتصادي

ان الامتثال لقرارات وحزم الإصلاح الاقتصادي الذي تضمنته الورقة البيضاء من قبل المؤسسات الحكومية لم يكون بالمستوى المقبول حيث امتنعت بعض المؤسسات عن تطبيق تلك الإجراءات الإصلاحية، واعترضت أخرى على قبول القرارات، بينما أخرت بعضها تنفيذ ما هو مطلوب ولجأت للمماطلة، كما ان الورقة البيضاء لم يتوفر لها غطاء تشريعي وسياسي من القوى الفاعلة والمؤثرة لأنها لم تناقش في البرلمان، بمعنى اخر ان الورقة البيضاء كتبت في وقت حرج من قبل حكومة انتقالية لمواجهة ازمة السيولة والعجز في الموازنة، وغالباً ما تتطلب عملية الإصلاح الاقتصادي اجماع وطني على بنودها وهو ما يفسر ضعف الاستجابة لما جاء في الورقة البيضاء، مع ذلك يمكن القول ان الحكومة كسرت قيود التوجس من الإصلاح الاقتصادي وبدأت الخطوة الأولى نحو تحقيقه لتكون للحكومات اللاحقة مقدمات يمكن وضع البناءات عليها، وبشكل عام لم تصدر تقارير واضحة وشفافة عن نسب الإنجاز لبنود الورقة البيضاء.

غالباً ما تتطلب عملية الإصلاح الاقتصادي اجماع وطني على بنودها وهو ما يفسر ضعف الاستجابة لما جاء في الورقة البيضاء

٦. الشرائح الاجتماعية والفئات المتضررة من إصلاحات الورقة البيضاء

ان مشكلات الاقتصاد العراقي ليست وليدة اللحظة او طارئة بل تمتد جذورها الى بدايات الاعتماد على النفط كمصدر أساس لبناء الموازنة واهمال بقية القطاعات، وان تحقيق القدرة التنافسية في الاقتصاد العراقي وبناء اقتصاد مستدام، يتطلب العمل بشكل تدريجي وليس مفاجئ، فخفض قيمة الدينار الى الدولار مثلاً بنسبة (٢٣٪) من قيمته صاحبه تضخم وانعكاس سلبي على واقع الشرائح الاجتماعية الفقيرة والاشد فقراً، حيث ارتفعت أسعار السلع والمنتجات الاستهلاكية الأساسية الى اكثر من (٥٠٪) من قيمتها بعد تغيير سعر الصرف نتيجة عدم وجود رقابة حقيقية على السوق، اما العاملين في القطاع العام (الموظفين) فان اغلبهم بدأ يكيف حياته مع الدخل الجديد الذي تأثر بخفض قيمية الدينار مرتين،

> **ان تحقيق القدرة التنافسية في الاقتصاد العراقي وبناء اقتصاد مستدام، يتطلب العمل بشكل تدريجي وليس مفاجئ**

مرة نتيجة التضخم وارتفاع الأسعار الغير متناسب مع التغير في قيمة الدينار، ومرة ثانية بسبب تراجع قيمة دخله بالقياس مع الدولار مما كان عليه قبل قرار خفض العملة الامر الذي بدى وكان الإصلاحات كانت تستهدف شريحة الموظفين فقط، ولم يكن العاملين في القطاع الخاص مثل التجار والمقاولين والمستوردين بمعزل عن التغيرات التي انتجتها الورقة البيضاء في الاقتصاد العراقي كما يبين (الشكل _٩)

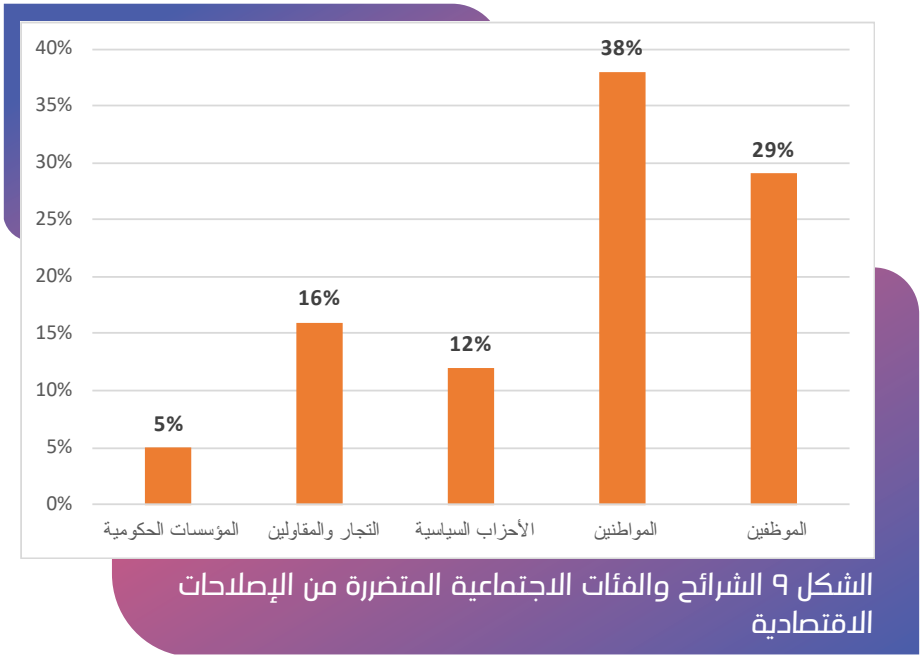

الشكل ٩ الشرائح والفئات الاجتماعية المتضررة من الإصلاحات الاقتصادية

ولا مجازفة في القول ان السعي لخصخصة بعض الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين بشكل مجاني او شبه مجاني مثل الكهرباء والبطاقة التموينية والمياه، لا يمكن ان يكتب لها النجاح لأسباب كثيرة

أهمها ضعف الاستجابة من المستفيدين وعدم قدرة المؤسسات إداريا وفنيا على خصخصة هذه القطاعات حيث لا توجد بيانات تدعم المضي بهذا الاتجاه. وعلى سبيل المثال ان خصخصة القطاع الكهربائي يتطلب توفير شركات متخصصة للقيام بهذه المهام، الى جانب سوء الإدارة وعدم وجود بيانات للاحتياجات الفعلية للطاقة في كل محافظة او ناحية. وكذلك الامر بالنسبة للبطاقة التموينية فأن تنفيذ حجب البطاقة التموينية عن الاسر التي يزداد سقف دخلها عن مستوى معين يتطلب وجود بيانات واضحة وشفافة والا سيكون التحايل عقبة ماثلة امام هذا الاجراء.

٧. قلة البيانات والاعتماد على التقديرات في بناء الاصلاحات الاقتصادية

يفتقر العراق الى قاعدة بيانات موحدة يمكن على أساسها اتخاذ تدابير وإجراءات إصلاحية. ولعل هذا الامر يشكل عقبة حقيقية امام أي مسعى للإصلاح لا سيما في النظامين المالي والإداري. حيث يتطلب قبل الشروع باي عملية اصلاح اقتصادي في بلد كثير الازمات مثل العراق جمع أكبر عدد من البيانات عبر تفعيل بوابة البيانات والمعلومات وتنشيط دوائر الإحصاء وحصر جميع المعطيات وتصنيفها. ومن ثم تبدأ

> **يتطلب قبل الشروع باي عملية اصلاح اقتصادي في بلد كثير الازمات مثل العراق جمع أكبر عدد من البيانات عبر تفعيل بوابة البيانات والمعلومات وتنشيط دوائر الإحصاء وحصر جميع المعطيات وتصنيفها**

عملية تخطيط وتنفيذ الإصلاحات. فمن دون ذلك سيبقى الحديث عن الإصلاح مجرد طموحات مكتوبة على ورق. لا سيما وان المتغيرات الصغيرة والغير مرئية في مجمل النشاط الاقتصادي هي من تصنع الفارق فلا فائدة من بناء سياسات اصلاحية بناءً على تقديرات قد تصيب وتخطئ.

٨. إمكانية دمج الاقتصاد العراقي بالاقتصاد العالمي في ضوء إصلاحات الورقة البيضاء

ان التفكير بدمج الاقتصاد العراقي بالاقتصاد العالمي خطوة مهمة وضرورية لبدء عملية تكيف للاقتصاد الوطني مع الاقتصاد العالمي الذي يمتلك القدرة على تحويل الاقتصاد العراقي من حالة الركود الى حالة الديناميكية والنمو. الا ان هذه العملية تستلزم سلسلة إصلاحات جذرية في هيكل الاقتصاد العراقي المكبل بسيطرة الدولة على جميع مفاصله. وتوسيع القاعد الإنتاجية وتقليل الاعتماد على النفط وتأمين توزيع أكثر عدالة للدخل والثروة. كما ان محاولات تطويع الاقتصاد العراقي لخدمة المصالح الفئوية على حساب المصلحة العامة يشكل عقبة أخرى امام تحقيق هذا الاندماج.

الان ان عملية ربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي تتطلب اندماجاً تدريجياً قد يشمل قطاعات مهيأة او فيها المرونة الكافية للاستجابة للمتغيرات التي يفرضها الاقتصاد العالمي في لحظة انكماشه ونموه. اما عملية دمج الاقتصاد العراقي ككل بالاقتصاد العالمي في الوقت الراهن قد تكون ارتداداتها سلبية لا سيما مع وجود تعقيدات كبيرة سياسية واقتصادية تحول دون تحقيق هذا الهدف في المدى المنظور وهذا ما يوضحه (الشكل_١٠) بشأن جاهزية وقدرة الاقتصاد العراقي على التكيف والاندماج مع الاقتصاد العالمي، خصوصاً وان القطاعين المصرفي والمالي في العراق لا يزالان تنقصهما الكثير من الإصلاحات للوصول الى مستوى الجهوزية لذلك الاندماج.

وبشكل عام يمكن القول: ان ضعف الرقابة وعدم الاستقرار السياسي بموازاة الفساد المستشري وتقاطع القوانين والأنظمة كلها عوامل لن تجعل مهمة تحقيق الإصلاح الاقتصادي ودمج الاقتصاد العراقي بالاقتصاد العالمي أكثر من محاولة طموحة وسط أزمات معقدة ومتداخلة. ولأجل تحقيق الإصلاح الاقتصادي ينبغي ان يخرج الاقتصاد من دائرة المنافسة السياسية مع تركيز مكثف على القطاعات الأساسية لتحقيق تغيير ملموس في الواقع الاقتصادي، كما ينبغي إطالة مدة الإنجاز حيث حددت الورقة البيضاء (٣-٥) سنوات لتحقيق الإصلاح الاقتصادي بينما يؤشر الواقع المعقد الى ضعف هذه المدة لتحقيق ما جاء فيها من اصلاحات.

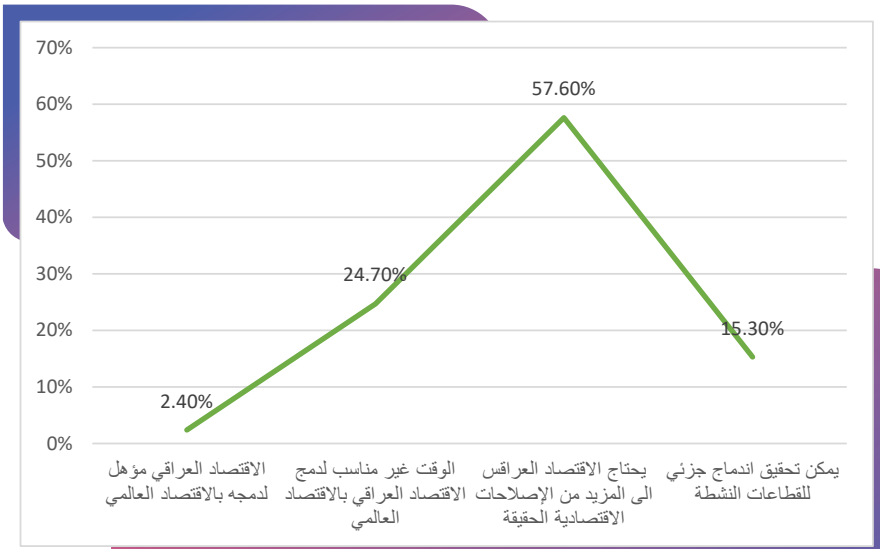

الشكل ١٠ الشرائح الاجتماعية والفئات المتضررة من الإصلاحات الاقتصادية

استنتاج نهائي

لقد رسمت الورقة البيضاء حدود المشكلات الاقتصادية في العراق ولفتت الأنظار الى ضرورة إعادة التفكير بدور الدولة في الاقتصاد الا انها صعبة التنفيذ نتيجة الشمول وعدم التركيز على عدد من القطاعات الرئيسة المحركة للاقتصاد الوطني العراقي، كما انها نجحت في تجاوز ازمة السيولة التي واجهت الحكومة خلال السنتين الماضيتين وكسرت حواجز الخوف من الإصلاح، مع ذلك عززت إدراك الجميع بخطورة ما يواجه العراق من تحديات اقتصادية خانقة ومهدت لمواجهتها تدريجياً عبر توفير الغطاءات السياسية والقبول الشعبي وبمدد زمنية أكثر واقعية.

شكرا لحسن استماعكم

KONRAD ADENAUER STIFTUNG
الورقة البيضاء
تقرير الإصلاح العالمي - 2022
SFIA

KONRAD ADENAUER STIFTUNG
SFIA
تقيم مؤسسة سومر للشؤون الدولية
بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور الالمانية
الورشة التدريبية وبعنوان:
"إدماج الاقتصاد العراقي بالاقتصاد العالمي وفق توجهات الورقة البيضاء للاصلاح الاقتصادي والمالي"